

## ضمان قدرة المنظمة على التأهب والاستجابة للفاشيات والطوارئ المستقبلية الواسعة النطاق والمستمرة

### تقرير من الأمانة

١- يُسجل في كل عام عدد كبير من الأحداث الطارئة. وفي الجزء الأول من هذا القرن حدث أكثر من ٧٠٠ طارئة طبيعية وتكنولوجية سنوياً، مع ما ترتب عليها من عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية وصحية عمومية يمكن أن تستمر لعقود من الزمان. ويمكن لفاشيات الأمراض الجديدة والتي تعاود الظهور أن تنتشر بسرعة وعلى نحو غير متوقع عبر الحدود، ويسفر ذلك عن أثر دولي واسع النطاق. فالكوارث الطبيعية أو النزاعات الجغرافية السياسية أو التسربات الكيميائية أو الإشعاعية النووية أو أثر تغير المناخ أو تلوث البيئة هي جميعاً أمور يمكن أن ترتب عليها عواقب طويلة الأمد تقوض ما تحقق خلال عقود من مكاسب التنمية الاجتماعية والمكاسب الصحية التي تحققت بشق الأنفس.

٢- إن الطوارئ تحدث في كل البلدان، بصرف النظر عن حالة التنمية. وتدل الاتجاهات السائدة الحديثة على تزايد تواتر الطوارئ وحجمها، حيث تكسب القوى المحركة لكل التهديدات الكبرى أرضاً، وتتسبب الأخطار في تعقيد ما يعتري السكان من سرعة التأثير. لذا فإن التأهب والاستجابة بفعالية للطوارئ واستعادة القدرات بعد حدوثها هي من أهم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. ويتطلب تعزيز القدرة على الصمود والاستقرار الاستثمار في القدرات المؤسسية وقدرات تصريف الشؤون، والتركيز على إدارة مخاطر الطوارئ، وتعزيز قدرات التأهب والاستجابة. كما يتطلب الاعتراف بأن الحد من المخاطر والوقاية والتأهب والاستجابة واستعادة القدرات والتنمية أمور ترتبط ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً.

٣- وتبرهن الاستجابات العالمية للطوارئ والكوارث التي وقعت مؤخراً على أن العالم غير متأهب بالقدر الكافي للاستجابة للمجموعة الكاملة من الطوارئ ذات الآثار الصحية العمومية. والثغرات في القدرات والدعم الدولي كانت وستظل واضحة في الاستجابات لكل أشكال الطوارئ، من النزاع الدائر في سوريا إلى الجفاف في منطقة القرن الأفريقي والإعصار الذي ضرب الفلبين، والفاشيات التي تشمل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) وفيرس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية والنمط الفرعي H1N1 من الأنفلونزا A وأخيراً فاشية الإيبولا في غرب أفريقيا. وفي جميع الأحوال كانت الاستجابة تفتقر إلى السرعة والتنسيق والخطوط

الواضحة لعملية اتخاذ القرار، وكذلك التمويل المخصص اللازم لبلوغ المستوى الأمثل من التنفيذ، وتخفيف المعاناة وإنقاذ الأرواح. ومن الأمور الحاسمة في هذا الصدد أن تقوم البلدان، والوكالات الحكومية الدولية التي تدعمها، بتحديد ودمج الدروس المستفادة من تلك الاستجابات، وأن تعتمد، وهي تمضي قدماً، نهجاً لإدارة المخاطر والاستجابة يشمل جميع الأخطار فيما يتعلق بالطوارئ.

٤- ونظراً لتزايد عدد الطوارئ التي تلحق آثاراً بالصحة العمومية فإن الحاجة إلى قدرات الاستجابة ذات الفعالية والكفاءة والتصميم الجيد أصبحت أوضح من أي وقت مضى. وبالرغم من أن المنظمة تتم مطالباتها في أغلب الأحيان بأن تدعم الدول الأعضاء لدى استجابتها للآزمات فإن التعقيد والحجم غير المسبوقين لفاشية الإيبولا الحالية يبينان أن قدرات المنظمة وأساليبها ونهجها ليست بالضرورة قابلة للتوسع والتكيف مع التحديات المستجدة أو الواسعة النطاق. وعلاوة على هذا فإن تركيز المنظمة على الدعم التقني والإرشادات الخاصة بالقواعد ترك ثغرة في القدرة المؤسسية الخاصة بالعمليات وفي تقدير مدى أهمية العمليات.

٥- ويتوقع المجتمع الدولي أن تتمكن المنظمة من تنفيذ استجابة شاملة وسريعة حيثما حدثت طارئة لها أثر في الصحة العمومية يتجاوز القدرات الوطنية. وللوفاء بهذه التوقعات يجب أن تكون قدرة المنظمة على إدارة الطوارئ جاهزة للتصدي لأثر الطوارئ في الصحة العمومية، أيًا كانت فئة تلك الطوارئ، وبصرف النظر عن الخطر المحدق، وعلى النطاق الكامل لإدارة مخاطر الطوارئ. وتتمتع المنظمة اليوم بالخبرة المؤسسية الضرورية والوجود الفطري اللازم، ولكنها غير مجهزة لأداء هذه الوظيفة ولا تمتلك القدرة عليها. ولتدارك هذا الأمر يجب أن تعزز المنظمة قدرتها على إدارة الطوارئ وأن تحدثها بشكل كبير. ولدى المضي قدماً في هذا الصدد من الضروري أن نتاح النقاط التالية:



(أ) الاعتراف بولاية المنظمة ودورها في الاستجابة للطوارئ وتحديد هذا الدور وهذه الولاية بوضوح؛

(ب) الآليات الفعالة لإدارة الأزمات، من نظم وهياكل، لتمكين المنظمة من أداء ذلك الدور؛

(ج) القدرات الكافية للتطبيق الاستباقي لآليات إدارة الأزمات؛

(د) التمويل الكافي والمكرس؛

(هـ) إطار قوي لإدارة الأداء والمساءلة من أجل التقييم المناسب التوقيت والمنهجي والشامل لاستجابة المنظمة للطوارئ، وتعديلها عند اللزوم.

٦- لذا فإننا نعرض هنا مجموعة من خمسة اقتراحات لتكييف المنظمة وتحديثها وإصلاحها. وإذا نُفذت هذه التغييرات يمكن أن توفر للمنظمة القدرة على القيادة الناجحة في مجال حماية أضعف المجموعات السكانية من الآثار الصحية العمومية المدمرة المترتبة على الطوارئ.

## الاقتراح ١: ولاية المنظمة ودورها في الاستجابة والتأهب للفاشيات والآزمات الإنسانية والطوارئ

٧- إن توقع العالم أن المنظمة سوف تضطلع بدور واضح وبارز في كل طارئة خطيرة خلال العقد الماضي يبرهن على التزام الدول الأعضاء وشركاء المنظمة بضمان أن تكون المنظمة هي القائد العالمي الذي يستجيب

للتوارئ الناجمة عن الأخطار التي لها أثر في الصحة العمومية. وهذا الأمر ثابت أيضاً في وظائف المنظمة الدستورية وفي العديد من قرارات جمعية الصحة<sup>١</sup> وفي اللوائح الصحية الدولية نفسها. ومع ذلك فكي يتسنى الاضطلاع بهذا الدور بحق ستحتاج المنظمة إلى توسيع ولايتها الخاصة بإدارة مخاطر الطوارئ، وخصوصاً دورها العملي في الاستجابة للطوارئ.

٨- وتتبع الهوية المؤسسية للمنظمة عادة مما تقوم به من عمل يتعلق بوضع القواعد ويتسم بطابع تقني عالٍ. بيد أن محاور التركيز الجامعة تلك أسفرت عن ثقافة مقاومة لاعتماد العمليات والتي تُعد عنصراً أساسياً من عناصر الاستجابة للطوارئ. ومع توسيع المنظمة لدورها في الاستجابة للطوارئ يجب أيضاً أن توسع النهج الذي تتبعه من أجل إعطاء أولوية متساوية لتطوير خبراتها العملية والحفاظ عليها، وممارسة التفويض الأصلي للواجبات والذي يتيح عملية اتخاذ القرار أثناء الاستجابة للطوارئ، والعمل بإنسانية وحياد لضمان الوصول إلى كل المتضررين من الطوارئ، بصرف النظر عن سبب الطوارئ.

## الاقتراح ٢: إصلاح آليات المنظمة الخاصة بإدارة الأزمات - النظم والهياكل

٩- يتطلب توسيع دور المنظمة وولايتها في الاستجابة والتأهب للفاشيات والأزمات الإنسانية والطوارئ النظر في إعادة تشكيل هياكلها ذات الصلة على نحو متناسب في المكاتب القطرية والإقليمية وفي المقر الرئيسي، وإنشاء نظم ملائمة ومكرسة لإدارة الطوارئ.

### النظم

١٠- إن النظم الحالية للمنظمة مصممة من أجل دعم العمل التقني والعمل الخاص بوضع القواعد التي تضطلع به المنظمة. ومع ذلك فإن تمكين المنظمة من أن يكون لديها برنامج للطوارئ يشمل جميع الأخطار ويعمل بكامل طاقته يقتضي إعادة هيكلة النظم الأساسية وتكريسها، وذلك من أجل دعم التعامل مع ما تتطلبه عليه الاستجابة للطوارئ من تعقيدات ونطاق متفاوت. وعلاوة على هذا فإن النظم، بمجرد تعديلها على النحو الملائم، بما في ذلك الموارد البشرية وإدارة التخطيط والمعلومات، يجب أن تُدمج وتصبح جزءاً من إجراءات التشغيل الموحدة لبرنامج الاستجابة للطوارئ.

١١- نظم الموارد البشرية: إن وجود آلية أو مجموعة آليات تتيح تحديد الأشخاص ذوي مجموعات المهارات الملائمة، والتوظيف السريع والنشر الفوري في حالة وقوع حدث طارئ هو من الأمور الأساسية لقدرة المنظمة على قيادة العمل في هذا المجال. وقد يشمل ذلك النشر الموجه أو إنشاء فرق ميدانية مهيكلية ومؤهلة مسبقاً لإرسالها بسرعة من أجل تحري الفاشيات المحتملة والاستجابة لها، من بين ابتكارات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإن تنفيذ سياسة للتنقل والتأهب سيدخل ثقافة ونظماً لحركة تنقلات الموظفين.

١٢- نظم التخطيط: يستخدم النظام الحالي للمنظمة والخاص في التنظيم والعمل بشأن خطط عمليات الطوارئ نفس الآليات مثل جميع خطط العمل والميزانيات الأخرى. والمنهجية المتبعة، برغم أنها سليمة نظرياً، لا تتيح المرونة اللازمة لإعداد وتهيئة وتنفيذ خطط العمل والميزانيات. ومن شأن توسيع نطاق النظام الحالي ليشمل قناة مصممة من أجل التخطيط للطوارئ أن يحل هذه المسألة.

١ انظر على سبيل المثال القرار جص ٦٥-٢٠ المعنون "استجابة منظمة الصحة العالمية، ودورها بصفتها قائد مجموعة الصحة، في مجال تلبية الطلبات الصحية المتنامية في الطوارئ الإنسانية" (٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٢).

١٣- *تعبئة الموارد والتمويل*: يواجه إعداد ميزانيات الطوارئ نفس التحديات التي تواجهها جميع جوانب تمويل المنظمة، أي المواءمة وإمكانية التنبؤ وسرعة التأثر والمرونة والشفافية. ولدى تعبئة الموارد الملائمة للاستجابة للإيغولا شكل النطاق الواسع اعتباراً إضافياً. ومن الضروري لدى استباق إشراك المنظمة على نحو متسق في الاستجابة للطوارئ بما يشمل جميع الأخطار وجود نظام تمويل يمكن أن يستوعب التمويل المكرس الطويل الأمد، والزيادة السريعة في تدفق الموارد على استجابات محددة، والتفويض الملائم للصلاحيات، والمساءلة، وإدارة التمويل لا للمنظمة فحسب بل للدول الأعضاء والشركاء أيضاً.

١٤- *نظم إدارة المعلومات*: اجتذبت المنظمة بعضاً من أكثر أخصائيي البائيات موهبة في العالم. ومع ذلك فحتى جمع البيانات الممتازة وتحليلها لا يكفي لحل أزمات الصحة العمومية ما لم يوجد نظام منسق ومصمم جيداً لإدارة المعلومات. وعلاوة على ذلك يجب تحسين النظم الوطنية لجمع البيانات والترصد بغية تعزيز القدرة على مواءمة جهود الاستجابة مع البائيات الآخذة في التطور على نطاق دورة الاستجابة للطوارئ بأكملها.

١٥- ومن الناحية العملية، فإن إطار الاستجابة للطوارئ يحدد أدوار المنظمة ومسؤولياتها الحالية، ويعرض نهجاً مشتركاً لعملها فيما يخص جميع الاستجابات للطوارئ الخطيرة.<sup>١</sup> ومن الضروري إعادة النظر في الإطار المذكور وتنقيحه من أجل تكيف النظم المبنية أعلاه وتحسين قدرة المنظمة على تكوين استجابات عاجلة وشاملة يمكن التنبؤ بها وتنفيذ من جميع الموارد التنظيمية وتعزز الحضور القطري إلى أقصى حد.

## الهياكل

١٦- يلزم أن تتبع النظم المجرية لإدارة الطوارئ خطوطاً واضحة فيما يخص الإبلاغ والمساءلة، بالاقتران مع توجيه أوامر موحدة بشأن الأحداث في حالة الاضطرار بأنشطة الاستجابة لها، على أن هيكل المنظمة الحالي يوزع العمل المتعلق بجميع أنشطة الاستجابة للطوارئ الخطيرة على المجموعات والإدارات والوحدات التقنية العاملة على مستويات المنظمة كافة، عليه، يلزم إدخال تعديلات هيكلية لتبسيط آليات المنظمة بشأن الاستجابة للطوارئ وتوحيد تلك الآليات.

١٧- وستمثل الخطوة الأولى في دمج أنشطة الاستجابة للفاشيات والطوارئ الإنسانية. ومن شأن هذا الكيان الموحد الذي يضم جميع أنشطة الاستجابة للمخاطر والطوارئ العالمية أن يحقق الكفاءة والفعالية بأقصى مستوياتهما وأن يسهل أعمال المساءلة كما ينبغي ويضع المنظمة في موقف يمكنها من الاستعداد لتولي الدور القيادي المنوط بها.

١٨- وسعيًا إلى تعزيز خبرات المنظمة وتدعيم مكامن قوتها ومواردها من الناحية الفعلية، فإن برنامج الاستجابة للطوارئ سيُدمج عبر جميع مستويات المنظمة الثلاثة مع إدارات أو وحدات تابعة لكل مكتب من مكاتب المنظمة. وسيترأس الهيكل مدير أو شخص معني بإعطاء الأوامر عند وقوع الأحداث أثناء تكوين

١ يحدد إطار الاستجابة للطوارئ التزامات المنظمة الأساسية في مجال الاستجابة لتلك الطوارئ؛ ويسهب في بيان الخطوات التي تتخذها المنظمة في الفترة التي تتخلل توجيه الإنذار الأولي بوقوع حدث ما وتصنيفه في نهاية المطاف على أنه من الطوارئ؛ ويبين العملية التي تتبعها المنظمة بشأن تصنيف الطوارئ على المستوى الداخلي؛ وكذلك معايير الأداء التي تطبقها على الاستجابة للطوارئ؛ ويبين بإيجاز الوظائف الأربع الحاسمة التي تؤديها المنظمة أثناء الاستجابة للطوارئ (القيادة وتوفير المعلومات والخبرات التقنية والخدمات الأساسية)؛ ويشير إلى دور الفرقة العالمية التابعة للمنظمة والمعنية بإدارة الطوارئ أثناء الاستجابة لها؛ ويبين بإيجاز إجراءات المنظمة بشأن الاستجابة للطوارئ. انظر الرابط الإلكتروني: [http://www.who.int/hac/about/erf\\_.pdf](http://www.who.int/hac/about/erf_.pdf)

استجابة ما، بحيث يُفوّض ذاك المدير أو الشخص بسلطة كبيرة تمكّنه من قيادة البرنامج بمفرده وتحديد خطوط مباشرة للإبلاغ عن الأحداث على حد سواء.

### الاقتراح ٣: توسيع نطاق قدرات المنظمة وشبكاتها وشراكاتها

١٩- لا غنى عن فهم الخبرات اللازمة للاستجابة للطوارئ التي تؤثر في ظلها جميع المخاطر على الصحة العمومية من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها المنظمة في إحراز التفوق في مجال الاستجابة للطوارئ.

٢٠- *الموارد البشرية (استقرارها وزيادتها):* واجهت المنظمة تحديات كبيرة في ميدان تفعيل وتعبئة عدد كافٍ من ملاك الأفراد لتزويد عملياتها الطارئة بالموظفين، بمن فيهم الخبراء التقليديون المعنيون بشؤون الصحة العمومية وكذلك أولئك المتمتعون بمهارات تكميلية، ومنهم المعنيون بالخدمات اللوجيستية وموظفو الاتصالات والأفراد المعنيون بتعبئة قدرات المجتمع والخبراء المختصون بعلم الأنثروبولوجيا. وأسفر انعدام وجود قدرة فعالة على زيادة الموارد البشرية عن تقييد شديد لإمكانية توسيع نطاق الاستجابة اللازمة لتلبية الاحتياجات المقررة في العديد من الطوارئ. ومن الجدير بالذكر في حالة أزمة الإيبولا المندلعة حالياً أن المنظمة ستواصل توسيع نطاق قدراتها المحدودة في هذا المجال لتشمل بلداناً أخرى تطالها عدوى المرض. وعليه فإن الموارد البشرية للمنظمة للاستجابة للطوارئ يجب أن تتضمن ثلاثة عناصر تكفل تأمين قدرات كافية فيما يخص ما يلي:

(أ) توفير أعداد كافية من الموظفين المتفانين من المتمتعين بمجموعة مناسبة من المهارات المتمركزة على جميع مستويات المنظمة من أجل التنفيذ السليم لبرامج الإغاثة الجارية في حالات الطوارئ (بما فيها برامج الترصد) وتوفير ما يكفي من القدرات الداخلية اللازمة للاستجابة للطوارئ الحادة والمفاجئة.

(ب) أدت شراكات المنظمة دوراً أساسياً في تكميل قصص الاستجابة للإيبولا بالنجاح، غير أنه ينبغي توطيد كل من العلاقات الرسمية وغير الرسمية وتوسيع نطاقها مع تلك الشبكات، بوسائل منها الاعتماد على المنصات القائمة حالياً، وخصوصاً الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات والاستجابة لمقتضياتها ومجموعة الصحة العالمية والشركاء الاحتياطيون والفرق الطبية الأجنبية والترتيبات المخصصة، فضلاً عن الآليات الجديدة من قبيل الفرق الأجنبية المعنية بالصحة العمومية أو تلك المعنية بعلم الأوبئة. ومن شأن ذلك أن يساعد على إنشاء قوة عاملة مستعدة للاستجابة للطوارئ الصحية العالمية عند اللزوم.

(ج) سيلزم الاستمرار في توسيع نطاق الآليات الرصينة الراسخة بشأن العمل مع سائر الوكالات التابعة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والشركاء الخارجيين والقطاع الخاص وتعزيز تلك الآليات، حسب الاقتضاء، وذلك للمساعدة في ضمان تكوين استجابة تتناسب مع حجم أي حالة طوارئ.

٢١- *الخدمات اللوجيستية:* ليس لدى المنظمة سوى مجموعة تكميلية أساسية من المعنيين بالخدمات اللوجيستية من ذوي الخبرة في الاستجابة لمتطلبات الصحة العمومية في الطوارئ. ويجب تعزيز تلك القدرات تعزيزاً كبيراً يكفل توفير قدرة تنظيمية لتلبية الاحتياجات من الإمدادات الحيوية وتأمين إيصالها في الوقت المناسب أثناء وقوع الطوارئ. ومن شأن اتخاذ إجراءات واضحة أو إقامة علاقات دائمة أن يمكن المنظمة أيضاً من حشد الخبرات بشأن الخدمات اللوجيستية وأصول الوكالات الشقيقة التابعة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها (مثل برنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرهما).

٢٢- *الاتصالات والعلاقات الإعلامية*: شهدت قدرات المنظمة في مجال الاتصالات المؤسسية تحسينات هائلة في العقد المنصرم، ولكن الاتصالات الاستراتيجية في الطوارئ والعلاقات الخارجية تمثل تخصصاً يلزم أن تواصل المنظمة رعايته للمساعدة على خوض التحديات المواجهة في المشهد الإعلامي أثناء الطوارئ.

٢٣- *المختصون بعلم الأنثروبولوجيا*: يستدعي الاستعداد لمواجهة الطوارئ والاستجابة لها بفعالية إيلاء اهتمام خاص للمعايير والعادات الثقافية، ويجب أن يتم الاستعداد لمواجهتها والاستجابة لها بالتنسيق مع الزعماء المحليين وأصحاب النفوذ - من أوساط سياسية وقبلية ودينية، فضلاً عن النساء والشباب. ويتضح ذلك من الاستجابة لفاشية الإيبولا التي تتوقف فيها العناصر الأساسية لمجموعة مكافحة المرض، بما فيها تتبع المخالطين ومراسم الدفن الآمن، على إشراك المجتمع الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وضع هياكل اتصالات فعالة تتمحور حول السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي. وعليه ينبغي أن تستقي المنظمة ما يلزمها من معلومات في إنجازها لعملها بشأن إدارة مخاطر الطوارئ والاستجابة لها من إشراك المختصين في علم الأنثروبولوجيا على نطاق واسع في عملها ذلك والاستعانة بخبرتهم في تحسين فهم ومعالجة العوامل الأساسية التي تؤثر على استمرار السلوكيات الخطيرة، وأن تسترشد بإشراك أولئك المختصين وخبرتهم.

#### الاقتراح ٤: آليات تمويل الاستجابة للطوارئ

٢٤- يندرج تمويل عمليات المنظمة بشأن الطوارئ تمويلاً كافياً ومستداماً ومخصصاً في صميم قدراتها على الاستجابة لجميع الطوارئ الخطيرة التي تؤثر على الصحة العمومية. وينبغي تخصيص ما يكفي من الأموال اللازمة لدعم الاضطلاع بالوظائف اليومية لبرنامج المنظمة المعني بإدارة مخاطر الطوارئ والاستجابة لها، بالتزامن مع إتاحة ميزانية احتياطية تقدم دعماً فورياً يؤمن تعزيزات سريعة بمجرد التحقق من وقوع الطوارئ وضرورة الاستجابة لها. وقد يفضي إنشاء صندوق خاص للطوارئ، مثل ذلك الذي أنشأته بعض المكاتب الإقليمية، ومنها المكتبان الإقليميان لأفريقيا وجنوب شرق آسيا، إلى توفير ما يلزم من موارد مالية دعماً لآليات المنظمة المعنية بالاستجابة للطوارئ، وهو ما يتفق مع التوصية ١٣ الصادرة عن لجنة المراجعة المعنية بتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) فيما يتعلق بالجائحة (H1N1) ٢٠٠٩. ويمكن تمويل هذا الصندوق بواسطة الاشتراكات المقدرة تأميناً لتحقيق الاتساق والاستدامة اللازمين.

#### الاقتراح ٥: إدارة الأداء والمساءلة

٢٥- لا بد من دمج مستويي إدارة الأداء والمساءلة في برنامج المنظمة المعني بإدارة مخاطر جميع الطوارئ والاستجابة لها. ويكفل المستوى الأول أن يفرض الدعم الذي يقدمه البرنامج للدول الأعضاء والمجتمعات المحلية إلى تلبية الطلبات والاحتياجات تلبية عالية الجودة من الناحية التقنية، فيما يضمن المستوى الثاني وفاء البرنامج نفسه لولايته بطريقة شفافة ومسؤولة.

٢٦- وفيما يتعلق بالفئة الأولى من إدارة الأداء والمساءلة، فإنه يوجد في الوقت الحالي آليات موضوعية وعملية بشأن تأهب الدول الأعضاء بموجب اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) ومستوى أداء المنظمة في ميدان الاستجابة للطوارئ بموجب إطار الاستجابة للطوارئ. بيد أنه يجب وضع آليات لتقييم مدى استعداد المنظمة

١ انظر الوثيقة ج ١٠/٦٤ المعنونة "تنفيذ أحكام اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)": تقرير لجنة المراجعة المعنية بتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) فيما يتعلق بالجائحة (H1N1) ٢٠٠٩ - تقرير من المدير العام" (٥ أيار/ مايو ٢٠١١)، الصفحة ٢٣.

مؤسسياً للاستجابة لأية أزمات أو فاشيات تتعلق بالصحة العمومية، وقياس مدى استعدادها هذا والإبلاغ عنه وعن قدرات الدول الأعضاء وأدائها في مجال الاستجابة للطوارئ.

٢٧- أما بالنسبة إلى الفئة الثانية، فيجب إعداد إطار مساءلة شفاف وشامل ومؤسسي الطابع يمكن من إجراء تقييم شامل للأداء عبر كامل مجموعة برامج المنظمة المعنية بإدارة مخاطر الطوارئ والاستجابة لها، وتنفيذ ذلك الإطار في سياق برنامج الاستجابة للطوارئ. ومن شأن الانتظام في تطبيق هذا النظام لقياس أداء المنظمة أن يتيح المجال أمام إجراء تقييم في الوقت الحقيقي وبأثر رجعي للقرارات والإجراءات المتخذة أثناء الاستجابة للإيبولا، على أن وضع النظام المذكور موضع التنفيذ لإجراء تقييم مماثل لجميع استجابات الطوارئ المستقبلية حال نشوئها ربما يكون أهم من ذلك بكثير. ومن شأن آلية من هذا النوع أن تسهم إسهاماً كبيراً في إقامة ثقافة تنظيمية مستدامة بشأن المساءلة تتواءم مع معاييرها تحديداً، وأن تزود الدول الأعضاء بتقارير شاملة وشفافة.

### الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٢٨- يحث المجلس التنفيذي على النظر في اعتماد قرار يتماشى مع التوصيات المقترحة في هذه الوثيقة.

= = =